Distr.
GENERAL

S/RES/1055 (1996)
8 May 1996



مجلس الأمن

القرار ١٠٥٥ (١٩٩٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٦٦٢، المعقودة في ٨ أيار/مايو ١٩٩٦

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراره ٦٩٦ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١، وجميع قراراته اللاحقة ذات الصلة،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦ (S/1996/328)،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بالحفاظ على وحدة أنغولا وسلامتها الإقليمية،

وإذ يكرر تأكيد الأهمية التي يعلقها على تنفيذ حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا لـ "اتفاقات السلام" (S/22609، المرفق)، وبروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، تنفيذا كاملا وفي حينه،

وإذ يقر بأنه رغم إحراز بعض التقدم نحو تدعيم عملية السلام، فقد اتسم هذا التقدم عموما ببطء مخيب للآمال،

وإذ يلاحظ مع القلق تكرار تأخير تنفيذ الجداول الزمنية المتوالية المتفق عليها بين الطرفين، لا سيما فيما يتصل بتجميع قوات للاتحاد الوطني في مناطق الإيواء وإكمال المباحثات بشأن القضايا العسكرية المتعلقة بدمج القوات المسلحة،

وإذ يحيط علما بأنه قد انقضت خمسة أشهر منذ وصول أول قوات للاتحاد الوطني إلى مناطق الإيواء وإذ يعرب عن قلقه من أن إطالة فترة بقاء القوات في مناطق الإيواء تشكل ضغوطا على موارد الأمم المتحدة وعلى حالة الانضباط بين صفوف الاتحاد الوطني،

وإذ يلاحظ الاتفاق الـــــذي تم التوصل إليه بين رئيس أنغولا ورئيس الاتحاد الوطني في ليبرفيل، غابون، في ١ آذار/مارس ١٩٩٦ (S/1996/175، المرفق) بشأن تشكيل القوات المسلحة الموحدة بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٦، وكذلك تشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنيتين فيما بين حزيران/يونيه وتموز/يوليه ١٩٩٦،

وإذ يشير إلى قراره ٩٧٦ (١٩٩٥) المؤرخ ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥ الذي يعرب فيه، ضمن جملة أمور، عن أمله في أن تنجز بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا مهمتها بحلول شباط/فبراير ١٩٩٧،

وإذ يؤكد الحاجة إلى توفير قدر كاف من الأمن لجميع أفراد الأمم المتحدة وغيرهم من الأفراد الدوليين، وإذ ينتظر نتائج التحقيق في وفاة مراقبين عسكريين من مراقبي بعثة الأمم المتحدة الثالثة وموظف مساعدة إنسانية في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦،

وإذ يشدد على ضرورة احترام حقوق الإنسان، وإذ يحث الطرفين الأنغوليين على إيلاء مزيد من الاهتمام لمنع حوادث امتهان حقوق الإنسان والتحقيق فيها،

وإذ يعرب عن قلقه لانتشار الألغام البرية بصورة كثيفة في جميع أنحاء أنغولا، وإذ يؤكد أن ثمة حاجة إلى توفر الإرادة السياسية لدفع جهود إزالة الألغام قدما، مما يتيح حرية مرور السكان والبضائع ويعيد الثقة العامة،

وإذ يشدد على أهمية تخليص المجتمع الأنغولي من مظاهره العسكرية، بما في ذلك نزع سلاح السكان المدنيين وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع،

وإذ يكرر تأكيد أهمية إعادة بناء الاقتصاد الوطني الأنغولي وانعاشه، وما يشكله ذلك من إسهام حيوي في إقرار السلام الدائم،

وإذ يرحب بالجهود التي تبذلها جميع الدول الأعضاء، لا سيما الدول الثلاث المراقبة لعملية السلام الأنغولية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والمجتمع الدولي ككل، من أجل تعزيز السلام والأمن في أنغولا،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦؛

٢ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى ١١ تموز/يوليه ١٩٩٦؛

٣ - يعرب عن أسفه البالغ إزاء التقدم البطيء بوجه عام في تنفيذ عملية السلام التي تخلفت كثيرا عن الجدول الزمني المقرر؛

٤ - يلاحظ ببالغ القلق عدم إتمام الاتحاد الوطني لجميع عمليات تجميع قواته في مناطق الإيواء بحلول ٨ أيار/ مايو ١٩٩٦، وفقا لما ورد في القرار ١٠٤٥ (١٩٩٦) المؤرخ ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦؛

٥ - يكرر تأكيد أن تجميع قوات الاتحاد الوطني في مناطق الإيواء ونـزع سلاحه يعدان عنصريـن حاسمين من عناصر عملية السلام وشرطين أساسيين لنجاحها ويؤكد على أن التمادي فـي المماطلـة أمر لا يمكن تبريره وقد يؤدي، في حالة استمراره، إلى انهيار عملية السلام بكاملها؛

٦ - يلاحظ التقدم المحرز مؤخرا في إيواء قوات الاتحاد الوطني ويطلب إلى الاتحاد الوطني أن يفي بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٦ بالتزامه بإنجاز عملية تجميع قواته في مناطق الإيواء على نحو موثوق ومتواصل وقابل للتحقق الكامل وأن يسلم لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا جميع أسلحته وذخائره ومعداته العسكرية؛

٧ - يطلب إلى الاتحاد الوطني أن يقوم، دون أي شرط ودون مزيد من التأخير، بالإفراج عن جميع السجناء المتبقين، وفقا لالتزاماته بموجب بروتوكول لوساكا؛

٨ - يؤكد أهمية إكمال المباحثات بشأن القضايا العسكرية المتعلقة بإدماج قوات الاتحاد الوطني في القوات المسلحة الأنغولية وتشكيل قيادة عسكرية مشتركة، ويحث الطرفين على تسوية القضايا المتبقية في موعد أقصاه ١٥ أيار/مايو ١٩٩٦، حسبما اتفق عليه في الجدول الزمني لأعمال اللجنة المشتركة لشهر أيار/مايو؛

٩ - يرحب بالإعلان الذي أصدرته الجمعية الوطنية في أنغولا بشأن ترتيبات العفو العام عن الجرائم الناجمة عن الصراع الأنغولي، تيسيرا لتشكيل قيادة عسكرية مشتركة، حسب ما اتفق عليه في ليبرفيل؛

١٠ - يحث الحكومة الأنغولية والاتحاد الوطني على التقيد التام بالتزاماتهما بموجب بروتوكول لوساكا فضلا عن الالتزامات التي تعهدا بها في ليبرفيل، غابون، في ١ آذار/مارس ١٩٩٦، بما في ذلك اختيار قوات من الاتحاد الوطني لإدماجها في القوات المسلحة الأنغولية وإكمال تشكيل القوات المسلحة الموحدة بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٦؛

١١ - يحث أيضا الحكومة الأنغولية والاتحاد الوطني على اتخاذ كل ما يلزم من خطوات حتى يتمكن النواب التابعون للاتحاد الوطني من شغل مقاعدهم في الجمعية الوطنية، ولكي تبدأ قوات الاتحاد الوطني بالتحرك بشكل منضبط من مناطق التجميع طبقا لأحكام بروتوكول لوساكا، ولدمج الأفراد التابعين للاتحاد الوطني في إدارة الدولة والقوات المسلحة الأنغولية، والشرطة الوطنية، ولتأمين الانتقال المنظم للقوات المسرحة إلى الحياة المدنية، ولدفع المسائل الدستورية إلى الأمام بروح المصالحة الوطنية، ولتشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية بحلول تموز/يوليه ١٩٩٦؛

١٢ - يشجع كلا من رئيس أنغولا ورئيس الاتحاد الوطني على عقد اجتماع بينهما في أنغولا في أقرب فرصة من أجل إيجاد حل لجميع المسائل المتبقية؛

١٣ - يرحب بما أحرزته الحكومة الأنغولية من تقدم في تجميع شرطة الرد السريع في مناطق الإيواء؛

١٤ - يحث الحكومة الأنغولية على مواصلة سحب قواتها من المناطق الواقعة بقرب مواقع التجميع التابعة للاتحاد الوطني وإكمال إعادة شرطة الرد السريع إلى ثكناتها تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا طبقا لأحكام بروتوكول لوساكا؛

١٥ - يلاحظ اعتزام اللجنة المشتركة دراسة خطة نزع سلاح السكان المدنيين ويحث الطرفين على البدء في تنفيذها بدون تأخير؛

١٦ - يذكر الحكومة الأنغولية والاتحاد الوطني بالتزامهما بالكف عن بث الدعاية المعادية؛

١٧ - يطلب إلى الحكومة الأنغولية توفير ما يلزم من تسهيلات لإقامة محطة إذاعية مستقلة تابعة للأمم المتحدة؛

١٨ - يطلب أيضا إلى الحكومة الأنغولية والاتحاد الوطني التعبير عن التزامهما بتحقيق السلام وذلك بتدمير مخزوناتهما من الألغام البرية وأن يشرعا في هذه العملية من خلال العمل العلني على نحو مشترك؛

١٩ - يعيد تأكيد التزام جميع الدول بالتنفيذ التام لأحكام الفقرة ١٩ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ويكرر التأكيد على أن الاستمرار في حيازة الأسلحة مخالف للفقرة ١٢ من القرار ٩٧٦ (١٩٩٥) المؤرخ ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥ ويقوض الثقة في عملية السلام؛

٢٠ - يلاحظ مع القلق التقارير التي تفيد أن الاتحاد الوطني يقوم أحيانا بعرقلة أعمال بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ويذكر الأطراف، لا سيما الاتحاد الوطني، بإبداء كامل التعاون مع البعثة واللجنة المشتركة على جميع المستويات؛

٢١ - يطالب جميع الأطراف وغيرها من المعنيين في أنغولا باتخاذ كافة ما يلزم من تدابير لكفالة سلامة أفراد وأماكن الأمم المتحدة والأفراد الدوليين والأماكن الدولية مع ضمان سلامة وحرية حركة الإمدادات الإنسانية في جميع أنحاء البلد؛

٢٢ - يثني على اللجنة المشتركة وفريق منع النزاع المسلح للدور الإيجابي الذي لا يزالان يقومان به لدعم تنفيذ بروتوكول لوساكا؛

٢٣ - يثني أيضا على الجهود التي يبذلها الأمين العام، وممثله الخاص، وأفراد بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لتيسير تنفيذ بروتوكول لوساكا؛

٢٤ - يحث الدول الأعضاء على تقديم ما يلزم من مساعدة لتيسير تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع؛

٢٥ - يحث أيضا المجتمع الدولي على مواصلة تقديم ما يلزم من مساعدة لتيسير إصلاح وإعادة بناء الاقتصاد الوطني الأنغولي، شريطة أن يفي الطرفان بالتزاماتهما بموجب بروتوكول لوساكا؛

٢٦ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا بحلول ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ عما أحرز من تقدم نحو تحقيق الأهداف والجدول الزمني، المتفق عليها بين الطرفين، وأن يبقي المجلس على إطلاع كامل بصفة منتظمة بتطورات الحالة في الميدان، لا سيما عن طريق تقديم إحاطة شاملة بحلول ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦ عما إذا كان الطرفان قد أنجزا المهام التي حددا في الجدول الزمني لأعمال اللجنة المشتركة لشهر أيار/مايو أن يتم تنفيذها بحلول ١٥ أيار/مايو ١٩٩٦؛

٢٧ - يعلن أنه سيشدد بشكل خاص، لدى مناقشة ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في المستقبل، على ما يحرزه الطرفان من تقدم؛

٢٨ - يكرر الإعراب عن استعداده للنظر في أي تدابير أخرى، في ضوء توصيات الأمين العام والحالة الراهنة في أنغولا؛

٢٩ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

- - - - -